في الاول لما مات امرأة عن اولاد يختلفن الا بانكان واحد منهم من اب مثلا والباقون من اب آخر فان ماتها للجميع بالسوية او للذكر مثل حظ الانثيين فان مات واحد من الاخوة للاب والام وترك الباقين فان ارثه مختص بهم لكن ارثهم من الاخ ليس على حسب ارثهم من الام فان الاخ من الام لما السدس والاخوة من الابوين لهم الباقي فيكون الحكم هنا كما لو اختلف الوارث ولو اختلف الاستحقاق او الوارث او هما فانظر نصيب الثاني فان نهض بالقسمة على الصحة فلا كلام مثل ان يموت انسان ويترك زوجة وابنا وبنتا فللزوجة ثمنه من اربعة وعشرين ثم تموت الزوجة وتترك ابنا وبنتا يفهم من قوله ولو اختلف الاستحقاق او الوارث ان الصورة الاولى انحدرها الوارث والاستحقاق وليس كذلك فان عدد الوارث في الاولى نقص عنه في الثانية فلم تحذ والاولى تقسيم المسئلة الى الحالتين ان يقال كما اشرنا اليه في الاولى انه اما ان ينحصر ورثة الميت الثاني في الباقين ويكون الوارث من الثاني على حسب ارثهم من الاول وهي الحالة الاولى او لا يكون كذلك بان لا ينحصر ورثة الثاني في الباقين او ينحصر ولكن اختلف مقدار الاستحقاق وهي الحالة الثانية ثم عدم انحصار ورثة الثاني مع الباقين اما لان الوارث غيرهم او لان غيرهم يشركهم والمراد باختلاف الاستحقاق ما اشرنا اليه سابقا من ارث الاخوة الذين احدهم من الام فان الوارث في الثانية هو الباقون من وارث الاول لكن اختلف الاستحقاق فاحتيج الى تصحيح المسئلة الثانية ايضا بخلاف ما لو كان الوارث هو الباقون مع بقاء الاستحقاق على حاله كما اذا كان الاخوة من جهة واحدة ولا فرق على الحالتين بين اتحاد جهة الاستحقاق كالارث بالبنوة والاخوة واختلافه كالارث في الاولى بالبنوة وفي الثانية بالاخوة كما في الفرض الذي ذكرناه ومثال اختلاف الوارث في المسئلتين

اما

اما في جميع نكما لو خلف الاول اولادا ثم مات احدهم وخلف اولادا ايضا او من جميع كما لو خلف الاول زوجة واولادا من الزوجة ثم مات احد الاولاد عن اولاد وعن ام وعن الزوجة المذكورة ومع اختلاف الوارث قد يختلف الاستحقاق وعلى الوجه الذي ذكرناه كالمثال الثاني بواسطة دخول الام وقد لا يختلف كالاول فان ارث الثاني بالبنوة على حسب ارثهم في الاول للذكر مثل حظ الانثيين وبعضهم فيه الاستحقاق بجهة من بنوة واخوة ونحوها فجعل الوارث في الامرين كله تم كان بالاخوة او بالبنوة فالاستحقاق واحد وان اختلف الوارث ومتى كان احدهما بالبنوة والثاني بالاخوة مثلا فالاستحقاق مختلف وان كان الوارث الثاني منحصرا في الباقين من الاول وهذا التعريف لا يطابق قسمة المناسخات في الحالتين معا على اطلاقه لانه يستلزم ان يكون مع اختلاف جهة الارث مطلقا يحتاج الى البحث عن الفريضة الثانية ولا يكتفى بالاولى وهو ينتقض بما لو مات الاول عن اولاد مات بعضهم عن الباقين فان جهة الاستحقاق في الاول بالبنوة وفي الثانية بالاخوة مع ان هذه لا يفتقر الى تصحيح الفرضين كما قررناه بل يجعل الميت الثاني كان لم يكن كما لو كان الاول قد ترك اخوة ثم مات اخوة الاخر ولا يقدح اختلاف جهة الارث بالبنوة والاخوة في ذلك اصلا وفي هذه الصورة وهي كون الارث بالاخوة في الصورتين الوارث مختلف لانه في الاولى زايد عن الثانية بالميت فالوارث الثاني بعض الاول وبعض مغاير للكل فيلزم على هذا ان يحتاج الى البحث عن حال الفريضتين كما في الثانية وليس كذلك ولو فرض الحالتين كما قررناه سابقا سلم من المحذورين لكن على هذا اجرى الاكثر قوله ان يكون بين نصيب الميت الثاني من فريضة الاول والفريضة الثانية وفق فتضرب وفق الفريضة الثانية لا وفق نصيب الميت الثاني

Copyright © King Saud University